بيان صحفي

معهد التمويل الدولي يطلق من بنك بيبلوس تقريره حول الأوضاع الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نمو ضعيف في الاقتصادات المستوردة للنفط
التعافي الاقتصادي في لبنان يعتمد على الاستقرار السياسي والإصلاحات

مقر بنك بيبلوس الرئيسي، بيروت، 10 كانون الاول 2012: أطلق معهد التمويل الدولي (Institute of International Finance) تقريره عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي شمل التوّقعات الاقتصادية والتّحاليل المالية للعامين 2012 و2013 المتعلّقة بالد ول المصدّرة والمستوردة للنّفط في المنطقة، وذلك خلال مؤتمر صحفي عُقد في مقر بنك بيبلوس الرئيسي في الأشرفية. وللعلم، إن معهد التمويل الدولي هو جمعية عالمية رائدة تنتمي إليها أكثر من 470 مؤسسة مصرفية ومالية من مختلف أنحاء العالم.

وأشار التقرير الذي نُشر بالتعاون مع بنك بيبلوس تحت عنوان *"The MENA Region at the Threshold of Change, Uncertainties Mount"* إلى أن الخريطة السياسية المستقبلية في المنطقة لا تزال غير واضحة، إذ إن الأيديولوجيات الجامدة تصارع الواقعية السياسية. ولفت معهد التمويل الدولي إلى أن هذه التطورات كبحت الاستثمارات وساهمت في تأجيل التعافي الاقتصادي في الدول التي تمر في مرحلة سياسية انتقالية. واعتبر أن الإجراءات الملحّة تشمل إعادة استتباب الأمن وحكم القانون، إضافةً إلى القيام ب إصلاحات بنيوية جذرية لرفع مسار النمو وخفض مستويات البطالة. وقال التقرير إن العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال في طور اجتياز مرحلة طويلة من التغيرات السياسية ، مما أجّل اتخاذ قرارات مهمة تتعلّق بالسياسات

الاقتصادية. ولفت إلى أن المرحلة السياسية الانتقالية في مصر، وتونس، وليبيا ما زالت تواجه العديد من التحديات، فيما دخلت سوريا مرحلة صراع لا نهاية له في الأفق المنظور.

ولفت الدكتور غربيس إيراديان، نائب مدير قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في معهد التمويل الدولي، إلى أن الصراع المتفاقم في سوريا ما زال يهدّد الاستقرار السياسي والاقتصادي في لبنان. وتوقع أن يستمر تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان ليصل إلى 0,6% في العام 2012، بعد أن انخفض إلى 1,8% في العام 2011 من 7% في العام 2010. وقال: "إن ترسيخ حكم القانون وتحسين الوضع الأمني المحلي من شأنهما دعم النشاط الاقتصادي في العام 2013. وإذا تطوّرت الأحداث في هذا الاتجاه، فإننا نتوقع أن يقفز النمو إلى مستوى 3,5% في العام المقبل. وشدّد على "أن المناخ السياسي المستقر، إضافة إلى الإصلاحات البنيوية التي تشمل تطبيق إصلاحات في المالية العامة ومعالجة المشاكل المزمنة في قطاع الكهرباء، تستطيع وضع الاقتصاد على سكة النمو المستدام وذات المستويات المرتفعة بعد العام 2013 ، كما تستطيع المساهمة في تخفيض الدين العام إلى مستويات أكثر استدامة ". وأضاف "أن القطاع المصرفي اللبناني لا يزال صامداً بفضل المودعين الأوفياء وتحويلات ثابتة من المغتربين اللبنانيين، كما لا تزال الليرة اللبنانية مستقرّة. وبخلاف الدول الأخرى المستوردة للنفط في المنطقة، يستمرّ الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية في لبنان بالارتفاع".

كما تخلّل المؤتمر كلمة للسيد نسيب غبريل، كبير الاقتصاديين ومدير قسم البحوث والتحاليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبلوس، أشار فيها إلى أن" ثقة المستهلك اللبناني كما ثقة المستثمر اللبناني والأجنبي تستمر في التأثر بشكل كبير بعدم الاستقرار السياسي المحلي والاضطرابات الإقليمية، لذا لن يكون مفاجئاً أن يسجل لبنان نسبة نمو لا تتعدّى الـ1% في العام 2012". وقال إنه "كان بإمكان لبنان الحد من التداعيات السلبية على اقتصاده جرّاء الاضطرابات في سوريا لو أن السياسيين والمسؤولين الرسميين والحكومة قاموا بمجهود مشترك للحفاظ على الاستقرار السياسي، ولو أنهم اعتبروا المسائل الاقتصادية والمالية أولوية عبر التركيز على الإصلاحات التي من شأنها تحسين تنافسية الاقتصاد وجاذبيته". وأضاف "إن الاضطرابات التي تشهدها الدول العربية كان من الممكن أن تعزز الاقتصاد اللبناني من خلال تحويل بعض الخدمات التجارية والسياحية والمالية الإقليمية إليه". واعتبر أنه عوضاً عن ذلك، "أهدر الاقتصاد اللبناني فرصاً مهمة منذ بدء

العام 2011 وفشل لبنان في الاستفادة من التطورات في المنطقة ليتموضع كمركز جذب للسياح، والتدفقات الاستثمارية، والشركات الأجنبية ". ولفت إلى "أن الا قتصاد اللبناني يحتاج إلى صدمة سياسية إيجابية بحجم الصدمة التي ولّدها اتفاق الدوحة لتعيد رفع ثقة المستهلك اللبناني وثقة المستثمر إلى مستويات العامين 2009 و2010، مضيفاً أن هذه الصدمة الإيجابية يجب أن تترافق مع إصلاحات بنيوية، ما من شأنه رفع النمو الاقتصادي إلى مستويات مرتفعة ومستدامة. وأضاف أنه "على واضعي السياسات وصانعي القرار تجنب اللامبالاة حيال الوضع القائم. كما أنه عليهم معالجة التحديات المقبلة بهدف تقليص الاختلالات في المالية العامة والحفاظ على الا ستقرار النقدي والمالي".

وقال التقرير المستند على عدة زيارات ميدانية في المنطقة، إن الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس، وسوريا) تستمر في مواجهة التحديات التي تكمن في النمو الضعيف، والعجز الكبير في الموازنة العامة والحساب الجاري، والبطالة المتفاقمة. وتوقع المعهد أن يكون التعافي الاقتصادي متواضعاً في أفضل الحالات في هذه البلدان. كما أشار إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي المتعلّق بدع م المشتقّات النفطية والغذاء ، إضافة إلى المطالبات الملحة بدفع أجور القطاع العام ، تضغط على المالية العامة. وأضاف التقرير أن هذه الدول حصلت على وعود متعلّقة بالحصول على تمويل خارجي ميّسر غير أن المبالغ قد لا تكون كافية لضمان الاستقرار الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط. وأشار إلى أن الدعائم النقدية والمالية قد انخفضت في معظم هذه البلدان ، فيما لا يزال مستثمرو القطاع الخاص في حالة ترقب مستمرة.

وأضاف السيد غبريل "يجب أن نتوقع أن المرحلة الانتقالية في البلدان التي شهدت تغيرات سياسية ستكون شاقة وطويلة ومحفوفة بالتحديات، نظراً إلى التراكمات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الأنظمة التي تهاوت، من إهمال لأبسط متطلبات شعوبها لعقود من الزمن ، الى منع نشوء مجتمعات مدنية، إلى اختزا ل المؤسسات والقوانين بأشخاص وعائلات ، واستشراء الفساد. لذلك، ستبقى مستويات النمو الاقتصادي في هذه البلدان منخفضة على المدى القريب".

وقال الدكتور إيراديان: " إن تحقيق مستويات نمو مرتفعة والمحافظة عليها في الا قتصادات المستوردة للنفط مشروط بالا ستقرار السياسي، وببناء مؤسسات قوية، وبتطبيق حكم القانون، وبتعزيز المساءلة في الإدارة العامة ". وأضاف أن "المخاطر الأساسية المحدقة بالدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تكمن في التوترات الأيديولوجية، والاضطرابات الاجتماعية المحتملة، والسياسات الشعبوية ، والانزلاقات المالية ". وأشار إلى "أن المستثمرين الأجانب بحاجة إلى وضوح أكثر فيما يتعلّق بالاتجاه السياسي للحكومات الجديدة في المنطقة". ولفت إلى أن "استمرار الأزمة وتدهور الوضع الأمني في سوريا قد يعيقان الا نتعاش في حركة السياحة والاستثمار الخاص في الأردن ولبنان".

MENA Outlook: GDP, Growth and Fiscal Balance

	GDP ($bn)	Real GDP Growth (%)				Fiscal Balance (% of GDP)			
	2012f	2010	2011e	2012f	2013f	2010	2011e	2012f	2013f
MENA	2831	4.8	3.9	4.9	3.8	1.3	4.6	4.5	3.3
Oil Exporters	2333	4.9	4.5	5.7	4.0	3.3	7.0	7.5	5.9
of which:									
Saudi Arabia	640	5.1	7.1	5.8	4.0	5.2	12.9	16.5	12.3
UAE	375	1.8	5.2	4.2	3.3	-2.2	3.3	4.3	5.0
Iran	460	5.0	1.2	-3.5	1.4	1.7	-0.4	-3.5	-3.9
Oil Importers	498	4.5	1.5	1.0	2.9	-6.1	-8.1	-9.3	-8.8
Egypt*	257	5.2	1.9	2.2	2.8	-8.1	-9.8	-10.9	-10.4
Jordan	31	2.3	2.6	2.7	3.2	-5.6	-6.8	-7.1	-6.7
Lebanon	41	7.0	1.8	0.6	3.5	-5.7	-6.0	-7.4	-8.9
Morocco	95	3.6	5.0	2.9	4.9	-4.8	-6.6	-5.9	-4.7
Syria	29	3.4	-6.0	-20.0	-5.0	-4.8	-10.6	-16.3	-13.0
Tunisia	45	3.5	-2.0	3.2	3.5	-1.0	-3.1	-5.5	-5.0

e = IIF estimate; f = IIF forecast

*Egypt's figures are on a fiscal year basis (July to June)

لمزيد من المعلومات، يرجي الاتصال بـ:

نسيب غبريل
كبير الاقتصاديين ومدير قسم البحوث والتحاليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبلوس
هاتف: 100 338 1 (961)
فاكس: 774 217 1 (961)